

مشروع محضر
جلسة عدد 8
بتاريخ 15 ديسمبر 2015

المصاحب : ورقة الحضور
جدول الاعمال

ترأس السيد سليم شاكر وزير المالية اجتماع اللجنة المشتركة للشفافية المالية والحوكمة المفتوحة عدد 8 بمقر وزارة المالية و بحضور السيدة بثلثة بن يغلان كاتبة الدولة و ممثلي المجتمع المدني و ممثلي وزارة المالية .

بعد الترحيب بالحضور و خاصّة ب ممثلي المجتمع المدني و وسائل الإعلام ، تحدّث السيد وزير المالية على إنخراط الوزارة التام في مسار الشفافية و حرصها على خدمة الوطن و المواطن . و أشار إلى سعي الوزارة إلى تشريك المجتمع المدني لتبليغ تطلعات و إنتظارات المواطن. و تعتبر تجربة وزارة المالية تجربة ثرية و متقدمة على الصعيد الوطني و العالمي في مجال الشفافية المالية و الحوكمة المفتوحة.

تم ذكر انه في إطار الإيفاء بتعهداتها تعقد وزارة المالية جلستها الثامنة مع ممثلي المجتمع المدني و بحضور وسائل الاعلام وهي تبرهن بذلك انها وزارة تخدم في أن واحد الوطن و المواطن وقد رسمت لذلك توجهها مبني على الثقة و الشفافية و العلوم .وبتفتحها على المجتمع المدني ونظرتها المستقبلية فقد احدثت " ثورة " داخل الادارة العمومية وذكر ان الوزارة تعول على المجتمع المدني في إبلاغها بانتظارات و تطلعات المواطنين من خلال ممارساته على الميدان .

وأفاد السيد الوزير ان الوزارة انتهت من العمل على قانون المالية الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب و ستشرع قريبا في التعريف بالإجراءات الجريئة التي تضمنها هذا القانون.

ورحبت بدورها السيدة كاتبة الدولة بالحضور مبرزة انه سيتم بالتعاون مع المجتمع المدني الشروع في التعريف بقانون المالية .

وذكر السيد الوزير انه سيتم خلال هذه الجلسة التعرض الى النقاط التالية :

- 1) حوصلة اعمال اللجنة منذ نشأتها ،
- 2) تقديم مشروع ميزانية المواطن ،
- 3) تقديم موقع الميزانية المفتوحة " ميزانيتنا " .

ثم تولت السيدة عائشة قرافي مديرة عامة بالمكتب المركزي للتنظيم والأساليب و الإعلامية والتنسيق الجهوي تقديم أهم أعمال اللجنة مذكرة انها احدثت بمقتضى مقرر وزير المالية المؤرخ في غرة مارس 2013 و تهدف اللجنة خاصة الى :

- تكريس مبدأ النفاذ الى المعلومة ،

- دعم الشفافية المالية ،

- ارساء الحوكمة المفتوحة .

و تتركب اللجنة المشتركة ، التي يترأسها السيد وزير المالية ، من أعضاء قارين وأعضاء يتم استدعاؤهم حسب المواضيع المطروحة للدرس . كما تم التنصيص ضمن تركيبتها على نائب رئيس من الوزارة ونائب رئيس من المجتمع المدني لم يتم تعيينه الى حد الان . وحسب المقرر فان كتابة اللجنة تؤمن من قبل مقرران من الوزارة و من المجتمع المدني لم يتم كذلك تعيينه الى حد الان .

وذكرت انه تم خاصة تسجيل النتائج التالية :

- نشر الميزانيات المفصلة لمختلف الوزارات ابتداء من 2011 ،
- نشر جدول تفصيلي حول تمويل الجمعيات و الوداديات من ميزانية الدولة لسنة 2013 ،
- اعداد و نشر الصيغة النهائية لميزانية المواطن لسنوات 2013 و 2014 و 2015 ،
- نشر مجموعة الوثائق الخاصة بإصلاح المنظومة الجبائية ،
- نشر مدد استبقاء الوثائق الادارية لوزارة المالية ،
- نشر ميزانيات البلديات مفصلة ابتداء من سنة 2013 .

تم اشارت الى ضرورة تفعيل اللجان الفرعية التي نص عليها مقرر وزير المالية لسنة 2013 الى جانب استكمال الاطار الترتيبي وذلك بتعيين ممثلي المجتمع المدني و كذلك الشروع في اعداد نظام داخلي لتسيير اللجنة .

وبعد هذا العرض فتح باب النقاش . وقد تمحورت النقاشات حول ضرورة توسيع تركيبة اللجنة لتشمل جمعيات اخرى . كما اقترح الحاضرون نشر كل اعمال اللجنة ومحاضر جلساتها و جداول اعمالها اما على موقع وزارة المالية او على صفحة تواصل تحدث للغرض .

وأفاد السيد الوزير انه لا يرى مانعا في نشر اعمال اللجنة كما ان اللجنة مفتوحة لكل الجمعيات ذات العلاقة بمجال اختصاص اللجنة . و في رده على سؤال حول وضعية الاملاك و الاموال المصادرة و عدم الشفافية على مستوى لجنة التصرف في الأملاك و الاموال المصادرة افاد السيد الوزير ان هذا الملف معقد و متعدد الاجراءات و تتدخل فيه عدة اطراف بما في ذلك القضاء و هو ما عطل التقدم فيه .

كما ذكر السيد الوزير انه الى جانب عمل الوزارة المتمثل في اعداد الميزانية والجبائية والقطاع المالي و الديوانة فانه تم الاعتناء بهذا الملف اذ سجل تقدم ملحوظ على مستوى

البت في عدة ملفات اذ تم التقويت في بعض الممتلكات و قد تم تخصيص جانب من الموال المتحصل عليها الى تسديد ديون بعض المؤسسات المصادرة و تم ضخ البعض الاخر في ميزانية الدولة .وبخصوص المنقولات ذكر ان العديد منها لا يمكن بيعه بتونس نظرا لقيمة هذه المنقولات وبالتالي فانه سوف يتم اللجوء الى اخصائيين لتقييمها قبل الشروع في التقويت فيها .

ثم احيلت الكلمة إلى السيدة ليلي قسنطيني رئيسة مصلحة بإدارة الدراسات بالإدارة العامة للموارد و التوازنات لتقديم مشروع ميزانية المواطن .

اشارت السيدة ليلي قسنطيني ان ميزانية المواطن لسنة 2016 هي الإصدار الثالث على التوالي لوزارة المالية في إطار تعزيز آلية التواصل و الثقة مع المواطنين ولتكريس مبادئ الحكومة المفتوحة و الشفافية في المالية العمومية.

كما افادت ان ميزانية المواطن هي وثيقة مبسطة لميزانية الدولة تعطي لمحة عن تقديرات مداخل الدولة للسنة القادمة وكيفية إنفاقها في مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم و الأمن و الدفاع الوطني و غيرها بالإضافة الى بعض المؤشرات الاقتصادية و المالية. كما تتضمن "ميزانية المواطن لسنة 2016" لمحة عن أهم الإصلاحات المدرجة بمشروع قانون المالية لسنة 2016 و التي قدف إلى تسريع نسق النمو و دفع الاستثمار والتصدي للتهريب و التهرب الجبائي مع المحافظة على سلامة المالية العمومية.

و اثر هذا العرض فتح باب النقاش وقد تمحورت التدخلات حول التعريف بالوثيقة على أوسع نطاق و نشرها داخل الجهات.

وفي هذا المجال ذكر السيد الوزير انه تم الاعتماد في هذا العمل على كفاءات ادارية بحتة و سيتم وضع هذه الصيغة على موقع وزارة المالية كما سيتم طبع كتيبات يتم توزيعها على اوسع نطاق ممكن للتعريف بميزانية الدولة و خاصة في المدارس و المعاهد و الكليات.

ثم احيلت الكلمة الى السيد أسد الخليل كاهية مدير بالهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة للتعريف بموقع "ميزانيتنا" الميزانية المفتوحة .

وقد ذكر في هذا المجال ان وزارة المالية قامت بإنشاء بوابة الميزانية المفتوحة قصد تيسير نفاذ المواطنين إلى المعلومة المتعلقة بالميزانية إضافة إلى تعزيز السياسة الحكومية في اتجاه الشفافية والحوكمة المفتوحة. وتتضمن بوابة الميزانية المفتوحة معطيات ومؤشرات مالية تخص ميزانية الدولة.

ويشتمل الموقع على بيانات مبوبة حسب التقسيم الإداري (القطاع) و حسب طبيعة النفقة و على مجموعة من الرسوم البيانية، كما يحتوي على معطيات مفصلة لموارد ونفقات الدولة و حسابات الخزينة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وذلك منذ سنة 2008 .

وقد تم استخراج هذه المعطيات من المنظومات المعلوماتية للوزارة (أمد و أدب مركزي و أدب مؤسسات) وقد تم تقديمها وفقا لقاعدة بيانات BOOST التي صممت من طرف البنك الدولي و تتمثل منظومة BOOST في قاعدة بيانات مبنية وفق تصنيف موارد ونفقات الدولة مما يسهّل للمستعمل الوصول إلى بيانات تفصيلية حول الميزانية قبضا و صرفا. كما ذكر انه يمكن تحميل قاعدة البيانات وفق التبويب المعتمد و يمكن استغلالها و التصرف فيها من قبل المستعملين حسب احتياجاتهم لإعداد جداول أو تقرير تخص ميزانية الدولة.

كما أشار إلى انه تم إعداد دليل و فهرس يشمل المصطلحات المستعملة قصد التعريف بهذه البوابة و تسهيل استعمالها كما تم إنجاز شريطي فيديو للغرض نفسه تولى تقديمهما للحضور.

تم أحييت الكلمة إلى ممثل البنك الدولي الذي قدم تهانيه لوزارة المالية بهذا الانجاز الذي يعتبر من اهم الانجازات عالميا و هو ثمرة حوالي سنتين ونصف من العمل مع مصالح الوزارة و هو سيمكن من تحسين ترتيب تونس دوليا في مجال الشفافية .

كما ذكر ان هذه التجربة تم اعتمادها مع البنك في حوالي 40 دولة و ان تونس تنفرد بهذا المستوى من التفصيل في المعطيات المالية و ذكر انه يمكن التعويل على المجتمع المدني و وسائل الاعلام في التعريف ببوابة الميزانية المفتوحة .

ثم فتح باب النقاش وقد تمحورت التدخلات حول كلفة المشروع و الامكانيات المتاحة من خلال هذا الموقع للحصول على معلومات جهورية و تماشي الميزانية المفتوحة مع مشاريع وزارة المالية وخاصة منها مراجعة القانون الاساسي للميزانية و منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف .

و في رده على هذه التساؤلات ابرز السيد الوزير أن التبويب الحالي للميزانية لا يمكن من توزيع الميزانية بين الجهات وأكد على الحرص على العمل على تلافى هذه النقيصة في المستقبل القريب و خاصة بعد مراجعة القانون الاساسي للميزانية كما أفاد أنّ منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف شهدت تقدما ملحوظا إذ تم إعداد و تقديم الميزانية لسنة 2015 لـ 18 وزارة و سنة 2016 لـ 19 وزارة وفق منهجية التصرف حسب الأهداف و تمثل ميزانية هذه الوزارات حوالي 80 % من ميزانية الدولة .

وبخصوص تكلفة مشروع " الميزانية المفتوحة " أفاد أن الوزارة لم تخصص اعتمادات لهذا المشروع و عوّلت فقط على مجهودات موظفيها.

وقبل رفع الجلسة تقدم السيد الوزير بشكره الى الحضور من مجتمع مدني و من وسائل اعلام وممثلي البنك الدولي و أحاطهم علما أنه سيتم عقد الجلسة المقبلة يوم 19 جانفي 2016 على الساعة العاشرة صباحا .

مقررة اللجنة

عائشة قرافي